1. **التخطيط الطبيعي:**

يؤكد هذا النوع من التخطيط على تحقيق التوازن بين الأفراد والمساحة التي يشغلونها والعمل على إعادة توزيعهم تبعاً لحالات الكثافة والتخلخل مع تحديد العوامل المؤثرة على هذا التخطيط من أجل الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبيئية.

إنّ مثل هذا التخطيط يعدّ ضرورياً لمعظم البلدان النامية، حيث ظاهرة التكدس البشري في مناطق معينة على الأخص قرب الموارد المائية، لأنّ طبيعة اقتصاد هذه البلدان على الأغلب زراعي بالدرجة الأولى، في حين أنّ الموارد الطبيعية من وقود ومعادن قليلة الاستثمار لقلة الأيدي العاملة في مناطق توفرها وعدم الاهتمام بها إضافة إلى عدم الدراسة العلمية لهذه البلدان من حيث طبيعة الثروة الطبيعية فيها. ولا ريب أنّ تكدس السكان في المناطق الزراعية أدى إلى انخفاض انتاجية الأيدي المستخدمة في الزراعة نظراً لكثرتها، في حين إنّ إمكانات استغلال الأراضي محدودة، مما يولد هجرة من الريف إلى المدن، لكون نمو سكان الريف أكثر من إمكانات استغلال الراضي الزراعية نفسها إضافة إلى الزيادة في سكان الريف وعدم توفر الخدمات وجاذبية المدينة، أنْ اصبحت هجرة متزايدة صاحبها بطالة مقنعة في المدن بشكل ملحوظ.

ولهذا لابد من اربط بين التخطيط الطبيعي والتخطيط الاقتصادي الذي يهدف إلى دراسة مساعي الإنسان الرامية إلى توفير ضروريات العيش له الخدمات لمجتمعه مع اختيار أفضل الوسائل التي تقوده إلى زيادة الانتاج باعتباره هدف اجتماعي.

1. **التخطيط البنائي والتخطيط الوظيفي:**

يقصد بالتخطيط البنائي مجموعة الإجراءات التي قد تتخذ بقصد إحداث تغيرات في البيناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع، وإقامة أوضاع جديدة تنطلق بأساس من الفلسفة الاجتماعية للنظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة، ولا يقتصر هذا النوع من التخطيط على مجرد الإصلاح والترميم في البناء القائم وإنما يتعدى ذلك إلى إحداث التغيير الجذري في بناء المجتمع وظواهره ونظمه.

ويحتاج هذا النوع من التخطيط إلى إصدار قوانين لها طابع سياسي واقتصادي ومن ابرز الأمثلة على هذا النوع من التخطيط ما جرى في الاتحاد السوفيتي السابق عندما استهدف التخطيط تحويل المجتمع الروسي اعتباراً من عام 1928 إلى مجتمع اشتراكي، أو بعض الدول النامية عندما استهدف التخطيط في بعض منها لتحويل المجتمع نحو النظام الاشتراكي.

**التخطيط الوظيفي:**

ويقوم هذا النوع من التخطيط على إحداث تغيير في الوظائف التي يؤديها النظام، معتمداً على مبدأ التطور البطيء والإصلاح التجريبي دون إحداث تغيير جذري في البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع أو في بعض منطلقاته الفلسفية والأيديولوجية، ومن أمثلة هذا التخطيط ما تمَّ في فرنسا وهولندا وبلجيكا بعد الحرب العامية الثانية فالتخطيط جرى في إطار مذهب الحرية الاقتصادية وفي نطاق النظام الاشتراكي.

أماّ الدول النامية فتحتاج في تخطيطها إلى الأخذ بمبدأ التخطيط البنائي لِما تعانيه من مشكلات التخلف الشامل لاقتصاداتها المشوهة الناجمة عن الاستعمار لبلدانها وعدم توفر الهياكل الأساسية للانطلاق الاقتصادي لعدم توفر رؤوس الأموال والخبرة الفنية أو الإدارية.

1. **التخطيط الكلي والتخطيط الجزئي:**

وهو التخطيط الذي يتم على مستوى المجتمع بكل انشطته وقطاعاته، وهذا النوع من التخطيط يحتاج إلى متطلبات وبيانات متعددة لأغلب جوانب الحياة ويجب أن تعبأ جميع الموارد التي يملكها المجتمع من الموارد السلعية والبشرية والمالية لخدمة هذا التخطيط.

ويتسم التخطيط في الدول الاشتراكية بهذا النوع من التخطيط ذو النظرة الشمولية للمجتمع ومشكلاته واحتياجاته وإمكاناته، وهنا يقوم التخطيط على أساس ديمقراطي، فعلى الرغم من مركزية القرارات إلاَّ أنّ هناك حوار مستمر بين هيئة التخطيط ومؤسسات التنفيذ والتنظيمات السياسية وجماهير الشعب من أجل إصدار مركزية الخطة معبرة عن واقع المجتمع وامكاناته واحتياجاته.

**التخطيط الجزئي:**

إنّ التخطيط الكلي كما ذكرنا يحتاج إلى متطلبات وبيانات قد لا تكون متوفرة على الأغلب لذلك تبدأ الدولة في اعتماد التخطيط الجزئي، والتخطيط الجزئي يتم على مستوى المشروع أو المشروعات الرئيسة أو مستوى القطاع أو على شكل برامج اقليمية.

فالتخطيط على مستوى المشروعات تقوم الدولة باختيار مشروع ترى فيه أهمية كبيرة ويؤثر على قطاعات كبيرة من الاقتصاد القومي وبعد نجاح هذا المستوى تبدأ بالتخطيط القطاعي أو التخطيط الإقليمي ومن ثم التخطيط القومي أو الكلي بعد أنْ تكون قد استفادت من تجاربها التخطيطية على مستوى المشروعات والقطاعات والأقاليم وحصلت على المعلومات الكافية التي تؤهلها للقيام بالتخطيط القومي أو الكلي، مثال ذلك حلة مصر بعد ثورة 1952 حيث بدأت باختيار مشروع السد العالي الذي وجدت فيه أهمية كبيرة وتأثير على بقية القطاعات الزراعية والصناعيةـ ولم تبدأ في التخطيط القومي الشامل إلاَّ في عام 1960.

أمَّا بالنسبة للتخطيط القطاعي الذي هو جانب من التخطيط الجزئي فإنه يشمل مستوى قطاع معين، مثل قطاع الزراعة، والفرق بين التخطيط القطاعي والتخطيط على مستوى المشروعات فإنَّ الأول (القطاعي) يشمل المشروعات داخل القطاع نفسه، في حين الثاني (مستوى المشروعات) فيشمل مشروعات رئيسة متفرقة داخل قطاعات مختلفة.

أمّا بالسبة للبرامج الإقليمية فهي تتم بتحديد الأهداف وتعيين الوسائل اللازمة خلال فترة معينة في اقليم معين.